بمعدل 1.6 مليون برميل يومياً

«الطاقة الدولية» تتوقع ارتفاع الطلب العالمي على النفط في أكتوبر

توقعت وكالة الطاقة الدولية، انتعاش الطلب العالمي على النفط بمعدل 1.6 مليون برميل يوميا في أكتوبر المقبل إلى متوسط 99 مليون برميل يوميا، ويستمر في النمو حتى نهاية العام.

وقالت الوكالة ومقرها باريس في تقريرها الشهري، إنه من المتوقع الآن أن يرتفع الطلب العالمي على النفط بمقدار 5.2 ملايين برميل يوميا خلال العام الحالي إلى متوسط 96.2 مليون برميل يوميا.

وأشار إلى انخفاض المعروض النفطي العالمي بمقدار 540 ألف برميل يوميا شهريا في أغسطس، إلى 96.1 مليون برميل يوميًا.

وتوقع التقرير أن يظل المعروض ثابتًا في سبتمبر حيث عوضت حالات الانقطاع غير المخطط لها، الزيادات من «أوبك+».

ومن شأن توزيع اللقاحات ضد كورونا، إطلاق الطلب على النفط الذي تأثر بقيود الجائحة، لاسيما في آسيا، وذلك بعد تراجع الطلب العالمي على مدار 3 أشهر.

وتوقع التقرير تعافيا قويا في السوق من الربع الأخير من 2021، بدعم الطلب الكامن القوي واستمرار التقدم في برامج اللقاحات.

وحول إعصار أيدا، ذكرت الوكالة أن الأضرار التي سببها إعصار أيدا لمركز إنتاج النفط على الساحل الأمريكي الجنوبي، أدت لأول تراجع للإمدادات العالمية في خمسة أشهر.

وقدرت الفاقد من الإمدادات بسبب الإعصار بحوالي 30 مليون برميل تقريبا، أقل بـ10 ملايين برميل عن تقديرات بنك «جولدمان ساكس»، الإثنين.

وكانت منظمة الدول المصدرة للنفط «أوبك»، قد خفضت توقعاتها لنمو الطلب العالمي على النفط في الربع الرابع من العام الحالي، مع استمرار تداعيات السلالات المتحورة من فيروس «كورونا».

وتوقعت أوبك أن يبلغ الطلب على النفط في المتوسط 99.70 مليون برميل يوميا في الربع الرابع من العام الحالي، أقل بمقدار 110 آلاف برميل يوميا عن الشهر السابق.

موريتانيا: لهيب الأسعار يرهق المواطنين وخطط حكومية لاحتواء الأزمة

شهدت أسعار المواد الغذائية الأساسية خلال الأشهر الأخيرة بموريتانيا، ارتفاعا غير مسبوق راوح بين 10 إلى 30 بالمئة، رغم تراجع القدرة الشرائية للمواطنين، جراء تداعيات الإجراءات المتخذة للحد من انتشار فيروس كورونا.

ووفق ما أعلنت هيئات غير حكومية وأحزاب سياسية، ارتفعت خلال الأشهر الأخيرة أسعار بعض المواد الأساسية ومن بينها الأرز والسكر والألبان، والزيوت والخضروات والقمح والأسماك واللحوم، بشكل كبير.

وعلى مدى الأسابيع الأخيرة، سيطرت قضية ارتفاع الأسعار على اهتمامات الرأي العام في هذا البلد، الذي يعيش 31 بالمئة من سكانه البالغ عددهم 4 ملايين نسمة تحت خط الفقر.

وأصدرت العديد من المنظمات النقابية البارزة والأحزاب السياسية بيات شديدة اللهجة، حذرت فيها من مخاطر تهدد البلد إذا لم يتم احتواء أزمة ارتفاع الأسعار.

واعتبرت «النقابة الحرة لعمال موريتانيا» و«النقابة الوطنية للشغيلة الموريتانية» أن السياسية «المرتبكة» للحكومة وراء الارتفاع غير المسبوق لأسعار المواد الأساسية.

وقالت النقابتان في بيان مشترك يوم 8 سبتمبر الجاري، إن «الارتفاع في الأسعار يزيد من الأوضاع الاقتصادية السيئة للعمالة الموريتانية المحلية، التي تعاني أصلا من تدني الأجور، وضعف القوة الشرائية».

وشددت النقابتان على أن هذا الوضع «ينذر بحدوث كارثة، ما لم تتخذ السلطات الإجراءات اللازمة لمنع ذلك».

وأشارتا إلى أن السنة الحالية شهدت «ارتفاعا لافتا في أسعار المواد الاستهلاكية، والمواد الضرورية الأكثر استهلاكا خاصة، وبمقارنة بسيطة بين أسعار مواد كالزيت والسكر واللبن يتبين أن أسعار بعضها تجاوز 50 بالمئة في هذه السنة».

وأضافت أن هذا الارتفاع يأتي «في وقت يواصل فيه وباء كورونا تأثيره، على دخول فئات واسعة من المجتمع، علاوة على ارتفاع أسعار الخدمات عموما في البلد».

من جهتها، «النقابة العامة لعمال موريتانيا»، قالت إن الوقت حان لاتخاذ السلطات العمومية قرارا نهائيا بشأن تنظيم السوق وحماية القوة الشرائية للأسر التي تعيش الغالبية العظمى منها تحت خط الفقر.

وقالت النقابة في بيان لها يوم 6 سبتمبر الجاري إنه «لم يعد في الإمكان تبرير استمرار الدولة في تطبيق ضريبة القيمة المضافة والضرائب الجمركية الأخرى على المواد الغذائية الأساسية والتخلي عن مراقبة الأسعار».

تباطؤ نمو التضخم السنوي السعودي إلى 0.3 بالمئة خلال أغسطس

تباطأ نمو التضخم السنوي في السعودية إلى 0.3 بالمئة على أساس سنوي، خلال أغسطس الماضي، مقارنة مع 0.4 بالمئة في يوليو السابق له، مع تلاشي أثر زيادات ضريبية فرضتها الحكومة منذ يوليو 2020.

وقالت الهيئة العامة للإحصاء السعودية في بيان صادر، إن التضخم على أساس شهري، صعد قليلا بنسبة 0.1 بالمئة خلال أغسطس.

وكانت السعودية فرضت ضريبة القيمة المضافة من 5 إلى 15 بالمئة اعتبارا من يوليو 2020، ليؤثر بشكل حاد على أسعار المستهلك في المملكة، إذ وصل التضخم في يونيو 2021 نحو 6.2 بالمئة على أساس سنوي.

ووفق مسح أجرته الأناضول، فإن أسعار المستهلك على أساس سنوي في السعودية تعتبر الأدنى منذ 20 شهرا، وبالتحديد في ديسمبر 2019 (انكماش بنسبة 0.2 بالمئة).

يعود ارتفاع التضخم على أساس سنوي، إلى زيادة طرأت على أسعار النقل بنسبة 6.5 بالمئة، وأسعار الأغذية والمشروبات بنسبة 1.9 بالمئة، وقسم الاتصالات 2.6 بالمئة.

ويعكس مؤشر أسعار المستهلك، التغيرات في الأسعار التي يدفعها المستهلكون مقابلُ سلة ثابتة من السلع والخدمات تتكون من 490 عنصرا.

وتم اختيار السلة بناء على نتائج مسح الإنفاق والدخل الذي أجري في 2018، والذي على ضوئه تم تحديد البنود وأوزانها.

قطر: تباطؤ نمو التضخم إلى 2.95 بالمئة خلال أغسطس

أظهرت بيانات رسمية، تباطؤ ارتفاع الرقم القياسي لأسعار المستهلك (التضخم) في قطر خلال أغسطس الماضي، إلى 2.95 بالمئة على أساس سنوي، قياسا على ارتفاع بـ 3.13 بالمئة في يوليو السابق.

وذكرت البيانات الصادرة عن وزارة التخطيط التنموي والإحصاء، اطلعت عليها الأناضول، أن معدل التضخم بلغ 99.03 نقطة في الشهر الماضي، مقارنة بـ96.19 نقطة في أغسطس 2020.

وأوضحت أن النمو السنوي بالأسعار جاء نتيجة زيادتها في 9 مجموعات، أبرزها الترفيه بـ 15.88 بالمئة، ثم النقل 13.27 بالمئة، و«التعليم» 2.38 بالمئة.

في المقابل، انخفضت أسعار مجموعتين هما «السكن والماء والكهرباء» بنسبة 4.76 بالمئة، و«الملابس والأحذية» بـ 2.41 بالمئة.

وعلى أساس شهري، ارتفع التضخم بنسبة 0.3 بالمئة في أغسطس، مسجلا تباطؤا من 0.9 بالمئة في يوليو السابق.

ويعكس معدل التضخم (الرقم الذي يقيس تكلفة الحصول على الخدمات والسلع الرئيسية للمستهلكين) تحركات الأسعار ويرصد معدلات الغلاء في الأسواق المختلفة.

السودان: تباطؤ نمو التضخم إلى 387 بالمئة في أغسطس

تباطأ نمو أسعار المستهلك السنوي في السودان (التضخم)، إلى 387.56 بالمئة في أغسطس الماضي، مقارنة مع 422.78 بالمئة في يوليو السابق له.

يأتي تباطؤ نمو التضخم في السودان بعد موجة ارتفاعات منذ مطلع العام الجاري، ازدادت حدتها بعد إعلان قرار تعويم جزئي للجنيه أمام النقد الأجنبي في فبراير الماضي.

وذكر بيان صادر عن الجهاز المركزي للإحصاء، أن التضخم السنوي لمجموعة الأغذية والمشروبات تباطأ قليلا في أغسطس إلى 260.76 بالمئة مقابل 272.59 في يوليو.

وبلغت نسبة التضخم السنوي دون احتساب مجموعة الأغذية والمشروبات نحو 541.06 بالمئة في أغسطس مقارنة مع 625.78 بالمئة في يوليو.

وفي يونيو الماضي، أعلنت الحكومة الانتقالية رفع الدعم عن الوقود (البنزين، الديزل) نهائيا، أدى إلى زيادة أسعار المستهلك في القطاعات التي تدخل فيها.

وتستهدف الحكومة السودانية في موازنة 2021 معدل تضخم بحدود 95 بالمئة، وهي نسبة من الصعوبة تحقيقها، بحسب مراقبين.

وفي فبراير الماضي، عوّمت الحكومة السودانية جزئيا عملتها الوطنية، ما أدى إلى ارتفاع سعر الدولار لأكثر من 375 جنيها من 55 جنيها السعر الرسمي قبل التعويم، في مسعى لإنهاء السوق الموازية، لكنها خطوة لم تنجح حتى اليوم.

وتبع التعويم زيادة سعر الدولار الجمركي (الدولار الذي يبيعه البنك المركزي للتجار بغرض استيراد السلع)، في مارس الماضي، من 15 جنيها إلى 28 جنيها للدولار.

وتعويم العملة، إضافة إلى رفع الدعم عن السلع، مطلبان أساسيان لصندوق النقد الدولي؛ لدعم برنامج إصلاح اقتصادي تنفذه الحكومة السودانية.

لبنان يتسلم 1.13 مليار دولار من «النقد الدولي»

قالت وزارة المالية اللبنانية، إنها ستتسلم الخميس المقبل 1.135 مليار دولار من صندوق النقد الدولي، في وقت تشهد البلاد شحا في النقد الأجنبي.

ونقلت الوكالة الوطنية للإعلام، أن «وزارة المالية تبلغت من صندوق النقد الدولي، بتسلمها مبلغ 1.135 مليار دولار في 16 سبتمبر الجاري، بدل حقوق السحب الخاصة (SDR)».

والمبلغ المرتقب تحويله، يمثل حصة لبنان من الصندوق عن 2021 وقيمته 860 مليون دولار، وعن العام 2009 وقيمته 275 مليون دولار، على أن يودع في حساب مصرف لبنان.

ووافق مجلس محافظي صندوق النقد الدولي مطلع أغسطس الماضي، على توزيع عام لما يعادل 650 مليار دولار من وحدات حقوق السحب الخاصة (456 مليار وحدة) على أعضائه، لدعم السيولة العالمية.

وحقوق السحب الخاصة (SDR)، هي أصل احتياطي دولي مدر للفائدة أنشأه الصندوق في 1969، كعنصر مكمل للأصول الاحتياطية الأخرى للبلدان الأعضاء.

وفي 2009، نفذ الصندوق خطوة مماثلة لدعم السيولة النقدية خلال فترة الأزمة المالية العالمية، في محاولة لإنعاش الاقتصادات.

ويعاني لبنان انهيارا حادا في أسعار صرف العملة المحلية، وتراجعا كبيرا في وفرة المعروض النقدي الأجنبي، عجز بسببها عن تلبية احتياجات البلاد من السلع الأساسية المستوردة خاصة الوقود والأدوية والطحين.

ارتفاع مشتريات الصين من الذهب 122 بالمئة خلال النصف الأول

أظهرت بيانات مجلس الذهب العالمي، أن مشتريات الصينيين من الذهب ارتفعت خلال النصف الأول من 2021 بنسبة 122 بالمئة على أساس سنوي، إلى 338 طنا.

وأضاف المجلس في تقرير، أن الإقبال الكبير جاء بفضل النمو الاقتصادي القوي في الصين، واستقرار أسعار الذهب نسبيا والاحتواء الفعال لوباء كورونا.

وحسب التقرير، «تظهر تلك المستويات أن الطلب على الذهب عاد إلى مستويات ما قبل كورونا، إذ أن هذه الكمية تعادل تقريبا متوسط المشتريات خلال الفترة من 2010 و2019».

وشهد الذهب إقبالا كبيرا خلال العام الماضي، باعتباره أحد الملاذات الآمنة للاستثمار وقت الأزمات ومخزون للقيمة، إلا أن الاستهلاك تأثر مع فرض قيود على الحركة أو الاحتفالات.

ويشمل حجم الذهب المباع في الصين، كلا من مشتريات البنك المركزي، إلى جانب مشتريات الشركات والمؤسسات والأفراد.

و«مجلس الذهب العالمي»، منظمة تعمل على تطوير سوق صناعة الذهب، وتهدف إلى تحفيز واستدامة الطلب على المعدن الأصفر عالميا.

تجارة الإمارات غير النفطية ترتفع إلى 1.4 تريليون درهم في 2020

بلغت قيمة تجارة الإمارات الخارجية من السلع غير النفطية 1.403 تريليون درهم خلال العام 2020 في حين نمت الصادرات الوطنية غير النفطية خلال العام ذاته بنسبة 10.1بالمئة ما يعادل 23.4 مليار درهم لتصل إلى 254.6 مليار درهم مقارنة مع عام 2019.

وأظهرت البيانات الصادرة عن المركز الاتحادي للتنافسية والإحصاء، استمرار النشاط التجاري لدولة الإمارات مع دول العالم خلال العام الماضي رغم تداعيات جائحة «كورونا» التي يشهدها العالم أجمع ما يعكس المرونة التي يتمتع بها الاقتصاد الوطني، حيث بلغت قيمة واردات الدولة 785.1 مليار درهم ما يمثل 56بالمئة من إجمالي التجارة، في حين وصلت قيمة الصادرات 254.6 مليار درهم لتمثل 18بالمئة من إجمالي التجارة وإعادة التصدير بقيمة 363.4 مليار درهم تمثل 26بالمئة من إجمالي التجارة.

وتصدرت الصين أهم الشركاء التجاريين للإمارات، حيث بلغت قيمة التجارة السلعية معها 174 مليار درهم، تلتها المملكة العربية السعودية بقيمة 104 مليارات درهم، وجاءت الهند في المركز الثالث كأحد أهم الشركاء الاستراتيجيين للدولة بقيمة 102.5 مليار درهم، تلتها الولايات المتحدة الأميركية بقيمة 80.2 مليار درهم ثم العراق بقيمة 53 مليار درهم، نقلاً عن وكالة الأنباء الإماراتية «وام».

وشكلت الدول الخمس الأولى مجتمعة خلال العام 2020 ما نسبته 36.6بالمئة من إجمالي التجارة الخارجية غير النفطية للدولة، بينما كانت في العام 2019 تمثل 44.1بالمئة ما يعزز مكانة الإمارات التنافسية في مؤشر التركيز على الصادرات من الشركاء.

وعلى مستوى أهم 5 أسواق للواردات إلى الدولة فقد تصدرت الصين المركز الأول بقيمة 144.4 مليار درهم، تلتها الولايات المتحدة الأميركية بقيمة 60.5 مليار درهم.

ارتفاع صادرات تركيا من المنتجات البحرية 37 بالمئة

ارتفعت صادرات تركيا من المنتجات البحرية خلال الأشهر الثماني الأولى لعام 2021، بنسبة 37 بالمئة مقارنة بالفترة نفسها من العام الماضي.

ووفقا لمعطيات أحصتها الأناضول، من اتحاد مصدري منطقة إيجة، فإن إجمالي عائدات تركيا من المنتجات البحرية خلال الفترة المذكورة، بلغت مليارين و82 مليون دولار.

وأوضحت المعطيات أن تركيا كانت قد جنت من المنتجات البحرية خلال الأشهر الثماني الأولى للعام المنصرم، مليار و526 مليون دولار.

وجاء العراق في مقدمة الدول المستوردة للمنتجات البحرية التركية، بقيمة وصلت 334 مليون دولار، تلته روسيا بـ196 مليون دولار، وإيطاليا ثالثا بـ108 مليون دولار.